

دراسة قياسية في العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنوع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من  
1995 إلى 2016)

بن حدو امينة<sup>1</sup>، د. بن عامر عبد الكريم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، [benhaddouamina93@gmail.com](mailto:benhaddouamina93@gmail.com)

<sup>2</sup> المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، [benameurabdelkrim@gmail.com](mailto:benameurabdelkrim@gmail.com)

تاريخ النشر: 2018/06/ 15

تاريخ القبول: 2018/05/ 27

تاريخ الاستلام: 2018 /04/ 25

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى 2016، بالاعتماد على المنهج التجريبي وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ومن النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بفترة إبطاء واحدة حيث ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (0.20 -) ومعنوي. بالإضافة إلى غياب العلاقة بالمدى القصير. كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، الصادرات، الواردات، نموذج تصحيح الخطأ. تصنيف F12, O11: JEL

**Abstract:**

The study aims to find out the impact of trade openness on economic diversification in Algeria during the time period from 1995 to 2016, using the error correction model. The results of the study showed that the error correction coefficient was negative (0.20). This indicates that there is a long-term causal relationship between the dependent variable (HHI) and independent variables. In addition to the absence of the short relationship to the extent.

**Keywords:** Economic diversification, Exports, Imports, VECM.

**Jel Classification Codes:** F12, O11.

## 1.مقدمة:

تعد استراتيجية تنوع الصادرات عنصراً لا غنى عنه في مناقشة ديناميكيات النمو في البلدان النامية منذ الخمسينات، حيث جادلت العديد من الأطروحات بأن التركيز في صادرات المنتجات الأولية سيؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري وتحدث تقلبات على مستوى الدخل الوطني فتتخفص معدلات النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يسهم تنوع الصادرات في نمو الناتج بالبلدان النامية من خلال عدة قنوات، مثل تقليل عدم استقرار الصادرات عن طريق تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع لتقلبات الأسعار، مما يزيد من نمو الإنتاجية فيجعل البلدان أقل عرضة للصدمات الخارجية. وما سنحاول مناقشته بهذه الورقة هو معرفة ما اذا كان الانفتاح التجاري يساهم في التنوع الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة المصدرة للغاز والنفط كحالة الجزائر. وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي بالجزائر بالفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2016؟.

## -فرضية الدراسة:

- يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات التجارة الخارجية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر.
- يوجد علاقة طردية تجمع بين كل من الانفتاح التجاري بالتنوع الاقتصادي بالجزائر.

## -منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج التجريبي لقياس العلاقة التي تربط بين كل من مؤشرات الانفتاح التجاري بالتنوع الاقتصادي في الجزائر، وهذا بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات مستمدة بينها من موقع أونكتاد للفترة الزمنية من 1995 إلى 2016 .

## -الدراسات السابقة:

ELHANNANI et al (2018)، حاولت الدراسة اظهار دور الانفتاح التجاري في تنوع الاقتصادات والبلدان الغنية بالموارد الطبيعية بصفة عامة، وتحليل وتفسير دور هذا المتغير أيضا على التنوع الاقتصادي بالجزائر على وجه الخصوص باعتبارها من أهم الدول المصدرة للنفط. حيث اعتمد الباحثين على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات المفسرة للظاهرة كعامل هيرفندال – هيرشمان، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر المخاطر السياسية، سعر الصرف الحقيقي، تكوين رأس المال. وما خلصت إليه الدراسة هو أن الانفتاح التجاري يجمعه علاقة عكسية مع مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1985 إلى 2015. وفي الوقت نفسه، لم يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر أي دور في تنوع الاقتصاد

الوطني، نظرا لانخفاض معدلات تدفقاته الوافدة بسبب السياسة الخارجية الجزائرية غير المحفزة لجذبه.

**KABUGA and ISMAIL (2018)**، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل في نيجيريا، للفترة الزمنية من 1986 إلى 2016. باستخدام منهجية تكامل المشترك جوهانسن، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات تتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الانفتاح التجاري، سعر الصرف. وجد الباحثان أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. كما أن هذا التأثير في حالة ما لم تنوع نيجيريا قاعدتها الإنتاجية بشكل أكبر، فإن الانفتاح التجاري سيحفيز النمو الاقتصادي بشكل ضعيف على المدى الطويل. كما كشفت النتائج أن سعر الصرف له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي بالمدى الطويل. وعلى أساس هذه النتائج، خلصت الورقة إلى أن الفشل في تنوع مصادر الإيرادات والعملات الأجنبية من بين الأسباب الرئيسية للتأثير الضعيف بالانفتاح التجاري وسعر الصرف على النمو الاقتصادي الطويل الأجل في نيجيريا.

**YAYA KEHO (2017)**، سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بكوت ديفوار، للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1965 إلى 2014، باستخدام ARDL واختبار Toda Yamamoto لكشف اتجاه السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات أبرزها الانفتاح التجاري، تكوين لرأس المال، العمالة، النمو الاقتصادي. وما أظهرته نتائج الدراسة هو أن هناك علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة بالمدى القصير والطويل. علاوة على ذلك هناك علاقة إيجابية قوية بين الانفتاح التجاري وتكوين رأس المال في تعزيز النمو الاقتصادي. وهذا ما يدل على أن جزءا كبيرا من التوسع الاقتصادي في كوت ديفوار هو من الجزء الخارجي. وما وصى به الباحث على الحكومة الكوت ديفوارية زيادة تخفيض الحواجز التجارية وتعزيز التجارة الدولية عن طريق تقليل وتبسيط الإجراءات والضوابط. ولكن ينبغي أيضا أن تنوع سلة صادراتها وتعديل تركيبة التجارة بالانتقال من صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنعة إلى السلع ذات القيمة المضافة العالية.

**YUTAKA AND AKIO (2016)**، تطرقت الدراسة إلى معرفة ما اذا كان الانفتاح التجاري يعزز تنوع الانتاج أو تركزه، وما أثر كل من هذا التنوع أو التركيز على النمو الاقتصادي. فحسب رأي الباحثان أن الانفتاح التجاري لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار والنهوض بالنمو الاقتصادي. حيث شملت الدراسة على عينة من الدول ذات الدخل المنخفض من سنة 1991 إلى غاية 2010، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات كالانفتاح التجاري ومؤشر التخصص والتنمية المالية باستخدام طريقة

المربعات الصغرى في التقدير واختبار السببية Granger ، وما أظهرته النتائج التجريبية أن زيادة الانفتاح التجاري يعزز التخصص في الإنتاج في الدول الناشئة والنامية، كما لا يعزز هذا التخصص النمو الاقتصادي بهذه الدول حسب نتائج اختبار السببية، أي أن الانفتاح الأكبر للاقتصاد لا يعني دائما زيادة النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية هذا نظرا لتركز صادراتها في سلع محدودة جلها من الموارد الطبيعية. لذلك ينبغي النظر بعناية في الظروف الاقتصادية وهياكل السوق المتعلقة بالتجارة الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي.

**OLARINDE and IYOBOYI (2016)**، هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا كان تحرير التجارة يحفز التنوع الاقتصادي بنيجيريا، للفترة الزمنية الممتدة من 1970 إلى 2014. باستخدام نموذج ARDL، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في التنوع الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي. وما أشارت إليه النتائج التجريبية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أن التنوع الاقتصادي يرتبط بشكل ايجابي مع الانفتاح التجاري والدخل الفردي والبنية التحتية. أي أن تحرير التجارة وتوفير بنية تحتية مع تحسين الدخل الحقيقي للأفراد بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يقود نيجيريا نحو اقتصاد متنوع.

**MAKHLOUF et al (2015)**، جاءت الدراسة لتقييم ما اذا كان الانفتاح التجاري يؤدي إلى المزيد من التخصص أو التنوع الاقتصادي في ظل الأنظمة السياسية القائمة، باستخدام عينة تتكون من 116 دولة منها 88 دولة نامية و28 دولة متقدمة. للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 إلى 2005. بالاعتماد على المنهج التجريبي وعلى مجموعة من المتغيرات والتي تتمثل في مؤشر التخصص في التصدير، مؤشر التطور الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نمو رأس المال البشري، نظام سعر الصرف. وما خلصت إليه هذه الورقة هو أن الانفتاح التجاري يلعب دورا أساسيا في تحديد نمط التصدير في البلدان النامية، في حين أن التأثير غير موجود في الدول المتقدمة. ويعزى هذا الأخير إلى عدم وجود تقلب متوسط وطويل الأجل في الانفتاح وتنوع الصادرات بالدول المتقدمة. كما وضع الباحثان أن العلاقة التي تجمع كل من الانفتاح التجاري بتنوع الصادرات بالدول النامية هي علاقة عكسية، وهو راجع للأنظمة السياسية التي تتبناها هذه الدول حيث بينت الدراسة أن الانفتاح التجاري يعزز التخصص الاقتصادي بالأنظمة الاستبدادية. في حين يرفع من التطور الاقتصادي بالأنظمة الديمقراطية.

**FAIZA UMER (2014)**، تطرقت الباحثة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في باكستان، خلال الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 2014، باستخدام منهجية ARDL وبالاعتماد

على مجموعة من المتغيرات تتمثل في مؤشر الصادرات، مؤشر الواردات، متوسط التعريفية الجمركية، ضريبة التجارة، اجمالي الناتج المحلي. وما كشفت عنه نتائج البحث هو أن تقييد التجارة لها تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل. بالإضافة إلى أن الدول النامية مثل باكستان تحتاج إلى النظر في سياسة الانفتاح التجاري باعتبارها خطة طويلة الأجل للبلاد. كما ينبغي أن توجه السياسة في باكستان على سياسات أكثر تحراً لتعزيز النمو الاقتصادي الذي سيؤدي في النهاية إلى الحد من الفقر بباكستان.

**NDUKA et al (2013)**، تبحث هذه الدراسة في معرفة اتجاه السببية بين كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بنيجيريا للفترة الزمنية الممتدة من 1986 إلى 2011، باستخدام منهجية التكامل المشترك ل Engle-Granger، وهذا باستعمال مجموعة من المتغيرات كالانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الاستثمار، النفقات الحكومية. وما خلصت له النتائج التجريبية هو وجود علاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له، كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري والعكس أي تأثير التغذية الراجعة (التجارة بقيادة النمو والنمو الذي تقوده التجارة على التوالي).

**DENNIS and SHEPHERD (2011)**، تلخص هذه الورقة إلى تبيان أن تيسير التبادل التجاري الدولي يقود إلى تنوع الصادرات، باستخدام عينة تتكون من 118 دولة. حيث قام الباحثان بتقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى دخلهم وبناء نموذج قياسي خاص بكل مجموعة، كما تم الاعتماد على متغيرات كمؤشر تنوع الصادرات، ومؤشرات تقيس تكاليف التجارة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات أخرى تعكس خصائص الدول المصدرة كمعدل الفائدة، معامل الانكماش الناتج المحلي الإجمالي. وما أظهرته نتائج البحث أن تكاليف التصدير وتكاليف دخول السوق، تؤثر سلباً على تنوع صادرات البلدان النامية. وبالتالي، فإن تحسين تيسير التجارة يمثل خياراً أساسياً لتشجيع تنوع الصادرات. كما وجد الباحثان أن تخفيضات بقدر 10 في المائة من تكاليف النقل الدولي والتصدير (الوثائق، والنقل الداخلي، ورسوم الموانئ، الجمارك) تزيد من تنوع الصادرات بنسبة 3 إلى 4 في المائة لعينة تتكون من 118 دولة نامية. كما يمكن لتكاليف دخول السوق المنخفضة أن تشجع التنوع، ولكن التأثير هنا يكون قليل مقارنة مع باقي التكاليف (واحد في المائة).

**DOGRUEL and TEKCE (2011)**، سعت الدراسة للكشف عن العلاقة التي تجمع بين كل من تحرير التجارة بالتنوع الاقتصادي بالدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2009، باستخدام Panel data، حيث اعتمد الباحثان على مجموعة من المتغيرات

الاقتصادية كمعامل هيرفندال -هيرشمان، حصة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي صادرات السلع، حصة صادرات الخدمات من إجمالي الصادرات، وما خلصت إليه نتائج البحث هو أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر، السعودية والكويت شهدت ارتفاعا ملحوظا في معامل هيرفندال- هيرشمان بسبب تركيز صادراتها في حين عرف المؤشر انخفاضا بعد سنة 1990 بدول أخرى خاصة بالأردن وتونس حيث نجحت في تنوع صادراتها مقارنة مع باقي الدول.

## 2 . دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي بالجزائر:

في هذا الجزء سنختبر أثر الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى 2016 وهذا باستخدام نموذج VECM حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد. وتتمثل هذه المتغيرات في:

الجدول 1: يوضح متغيرات الدراسة

| تم قياسه ب                                                                                                                 | نوع المتغير | مصدر البيانات | رمزه | المتغيرات        |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|---------------|------|------------------|
| معامل هيرشمان- هيرفندال                                                                                                    | متغير تابع  | الأونكتاد     | HHI  | التنوع الاقتصادي |
| نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي                                                                   | متغير مستقل | الأونكتاد     | LX   | مؤشر الصادرات    |
| نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي                                                                   | متغير مستقل | الأونكتاد     | LM   | مؤشر الواردات    |
| مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي أو بما يعرف نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي | متغير مستقل | الأونكتاد     | OP   | الانفتاح التجاري |

## 1.2 اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT: لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة

باختبار ADFبحيث:

✓ H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة ؛

✓ H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول 2: نتائج اختبار جذور الوحدة بطريقة « ADF »

| المتغير | عند المستوى |       | عند الفرق الاول |       | درجة التكامل |
|---------|-------------|-------|-----------------|-------|--------------|
|         | النموذج     | prob  | النموذج         | prob  |              |
| LX      | الأول       | 0.686 | الأول           | 0,004 | I(1)         |
|         | الثاني      | 0.945 | الثاني          | 0,006 |              |
|         | الثالث      | 0.536 | الثالث          | 0,000 |              |
| LM      | الأول       | 0.812 | الأول           | 0.004 | I(1)         |
|         | الثاني      | 0.839 | الثاني          | 0.020 |              |
|         | الثالث      | 0.812 | الثالث          | 0,000 |              |
| hhi     | الأول       | 0.464 | الأول           | 0,000 | I(1)         |
|         | الثاني      | 0.129 | الثاني          | 0,001 |              |
|         | الثالث      | 0.435 | الثالث          | 0.000 |              |
| LOP     | الأول       | 0.545 | الأول           | 0,004 | I(1)         |
|         | الثاني      | 0.982 | الثاني          | 0,026 |              |
|         | الثالث      | 0.710 | الثالث          | 0.000 |              |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

➤ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى في ثلاث نماذج لأن prob كانت أكبر من 5 بالمائة لجميع المتغيرات المدروسة، لهذا قد تم أخذ الفرق الأول لها لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذا ما توضحه لنا prob لكل متغير نجدها أقل من 5 بالمائة اذن المتغيرات مستقرة. فمنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1).

3.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM : يعتبر نموذج تصحيح الخطأ النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين التنوع الاقتصادي مع الانفتاح التجاري، وهذا لأن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى.

1.3.2 اختبار علاقة التكامل المتزامن بطريقة Johansen- juseluis: يساعد هذا الاختبار على تحديد عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ بحيث:

✓ H0: لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل؛

✓ H1: يوجد علاقة توازنية طيلة الأجل.

الجدول 3: نتائج إختبار علاقة التكامل المتزامن وفق طريقة Johanse – Juseluis –

| الفرضيات | قيمة الأثر | القيمة الحرجة عند 5% | prob |
|----------|------------|----------------------|------|
| None *   | 52.40      | 47.85                | 0.01 |
| Atmost 1 | 26.02      | 29.79                | 0.12 |
| Atmost 2 | 11.19      | 15.49                | 0.19 |
| Atmost 3 | 1.90       | 3.84                 | 0.16 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

من الجدول 3 نستنتج وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل حيث كانت القيمة الحرجة عند 5 % أقل من قيمة الأثر، وهذا ما يبينه أيضا قيمة الاحتمال حيث قدرت ب 0.01 وهي أقل من 5 بالمائة.

2.3.2 تحديد درجات تأخير النموذج : لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة علينا أولا تحديد عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومن ثم تحديد فترات إبطاء هذا النموذج بطريقة SCHWARZ,AKAIK

الجدول 4 : نتائج تحديد درجات تأخير النموذج بمقيار AKAIK

| Lag | LogL    | LR     | FPE   | AIC     | SC      |
|-----|---------|--------|-------|---------|---------|
| 0   | 158.012 | NA     | 5.01  | 14.66-  | 14.46-  |
| 1   | 204.418 | 70.71* | *2.87 | *17.56- | 16.56-* |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

➤ نستخلص من الجدول أن كل الاختبارات معنوية عند درجة تأخير "1".

3.3.2 تقدير معلمات نموذج VECM: انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سيتم تقدير تأثير  $lop, lx$   $lm$  كمتغيرات مستقلة على  $hhi$  كمتغير تابع بدرجة تأخير واحدة وعلاقة توازنية واحدة .

الجدول 5: نتائج تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ

|      | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|------|-------------|------------|-------------|-------|
| C(1) | -0.208      | 0.118      | -1.756      | 0.08  |
| C(2) | -0.539      | 0.293      | -1.837      | 0.07  |
| C(3) | 1.264       | 1.107      | 1.141       | 0.258 |
| C(4) | -0.423      | 0.651      | -1.276      | 0.207 |
| C(5) | -0.006      | 0.471      | -0.896      | 0.373 |
| C(6) | -0.129      | 0.006      | -0.967      | 0.337 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

ومن خلال الجدول أعلاه ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ويقدر ب ( -0.20)، كما أن احتمال المرافق لهذا المعامل يقدر ب ( 0.08 ) وهو أقل من 10%، وهذا ما يدل على وجود العلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بهذه الدراسة. 4.2 اختبار صلاحية النموذج: بعد تقدير النموذج لابد من اختبار صلاحيته 1.4.2 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: حيث يتضمن هذا الاختبار فرضيتين أساسيتين:

✓ H0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي:

✓ H1: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول 6: يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

| VEC Residual Serial Correlation LM Tests |          |        |
|------------------------------------------|----------|--------|
| Lags                                     | LM-Stat  | Prob   |
| 1                                        | 11.72142 | 0.7629 |
| 2                                        | 18.42711 | 0.2995 |
| 3                                        | 11.63692 | 0.7686 |
| 4                                        | 14.21281 | 0.5829 |
| 5                                        | 15.35879 | 0.4985 |
| 6                                        | 14.92353 | 0.5302 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال أكبر من القيم الحرجة وهذا ما يدل على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي فمنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

2.4.2 اختبار عدم التجانس: حيث يتضمن هذا الاختبار فرضيتين أساسيتين:

✓ H0: سلسلة البواقي لها تباين متجانس؛

✓ H1: سلسلة البواقي ليس لها تباين متجانس.

الجدول 7: يوضح نتائج اختبار عدم التجانس

#### VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

| Chi-sq   | df  | Prob.  |
|----------|-----|--------|
| 214.7725 | 100 | 0.3508 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

تشير نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح نتائج اختبار عدم التجانس أن قيمة احتمال Chi-sq هي أكبر من 5% بحيث تساوي 0.3508 فمنه نقبل الفرضية البديلة وبالتالي النموذج المقدر يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

2-4-3 اختبار استقرارية النموذج: من خلال (الملحق رقم 1) يتضح لنا أن جميع الجذور هي أقل من 1، أي أنها تقع داخل الدائرة الأحادية فمنه النموذج مستقر.

2.4 دراسة العلاقة قصيرة الأجل Wald test: بعد ماتبين لنا وجود علاقة طويلة الأجل من خلال ظهور معامل تصحيح الخطأ سالب سنمر إذن مباشرة بدراسة وجود علاقة قصيرة الأجل عن طريق اختبار Wald test.

✓ H0: لا يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل.

✓ H1: يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل؛

الجدول 8: نتائج اختبار wald لمعاملات نموذج تصحيح الخطأ

#### Wald Test:

| Test Statistic | Value | df | Probability |
|----------------|-------|----|-------------|
| Chi-square     | 2.557 | 3  | 0.4650      |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على 9 eviews

وبناء على نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا غياب العلاقة السببية بالفترة قصيرة الأجل لأن قيمة الاحتمال أي Prob أكبر من المعنوية 5 % ، لهذا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة. أي أن المتغيرات المستقلة بهذه الدراسة لا تسبب في المتغير التابع بالمدى القصير إنما فقط بالمدى الطويل. 5.2 تحليل الصدمات: سنحاول من خلال دراسة دوال الاستجابة الدفعية إحداث صدمة في أحد المتغيرات والبحث في الأثر الناتج عن هذه الصدمة على المتغيرات الأخرى (انظر الملحق رقم 02).

3. تحليل النتائج:

ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ويقدر ب ( -0.20)، كما أن احتمال المرافق لهذا المعامل يقدر ب ( 0.08 ) وهو أقل من 10%، وهذا ما يدل على وجود العلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بهذه الدراسة، حيث أن التوازن الطويل الأجل سيعود بأخذ معدل 20.8% من التعديل سنوياً.

نلاحظ أن عند إحداث صدمة على مؤشر التنوع الاقتصادي بمقدار 0.0282 نلاحظ عدم استجابة كل من المتغيرات المستقلة وهذا بالسنة الأولى واستجابة سالبة للانفتاح التجاري بمقدار 0.001 واستجابة سالبة أيضاً لمؤشر الصادرات والواردات بمقدار 0.002 و 0.007 على التوالي. وعند إحداث صدمة للسنة الأولى على مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار 0.030 يستجيب التنوع الاقتصادي ومؤشر الصادرات بإشارة سلبية بمقدار 0.02 و 0.002 على التوالي، أما باقي مؤشر الواردات تستجيب بإشارة موجبة بمقدار 0.005.

أما عند أحداث صدمة في مؤشر الصادرات بمقدار 0.034 للسنة الأولى يستجيب التنوع الاقتصادي بإشارة سالبة ب 0.04 والانفتاح التجاري ومؤشر الواردات بإشارة موجبة طيلة الفترة ب 0.06 و 0.01 على التوالي.

كما نلاحظ استجابة لجميع المتغيرات عند إحداث صدمة تقدر ب 0.01 بمؤشر الواردات ابتداء من السنة الأولى، حيث تكون استجابة موجبة للتنوع الاقتصادي بمقدار 0.006 وسالبة بالانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات ب 0.016 و 0.03 على التوالي.

ومن النتائج التجريبية نقبل الفرضية الأولى لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل وهذا حسب ما بينه معامل تصحيح الخطأ، وننفي فرضية الدراسة الثانية لأنه يتبين لنا وجود علاقة عكسية تجمع كل من الانفتاح التجاري بمؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى 2016. بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر الصادرات هذا دليل على وجود تركيز بسلة الصادرات الجزائرية. كما بينت لنا النتائج وجود علاقة ايجابية بنسبة

ضئيلة تجمع مؤشر الوردات بالتنوع الاقتصادي، ويمكن يعود هذا لزيادة استيراد مواد خام و سلع وسيطة بعد تخفيض التعريفات الجمركية والتي ساهمت في تنوع المنتجات ورفعت من مستوى انتاجية العمالة.

#### 4. خاتمة:

سعت هذه الدراسة تبين أثر كل من الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2016، وذلك من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام نموذج VECM ومن النتائج المتوصل إليها هي:

- ✓ يشير اختبار جذر الوحدة بطريقة (ADF) إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند أخذ الفرق الأول؛
- ✓ وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بفترة إبطاء واحدة لهذا تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي أظهر لنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ويقدر ب ( -0.20)، كما أن احتمال المرافق لهذا المعامل يقدر ب ( 0.08 ) وهو أقل من 10%، وهذا ما يدل على وجود العلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بهذه الدراسة؛
- ✓ وجود علاقة عكسية تجمع كل من الانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات بمؤشر التنوع الاقتصادي، أي أن زيادة الانفتاح التجاري تعزز من التخصص في الإنتاج بالجزائر مما يجعل سلة الصادرات مركزة في عدد محدود من السلع والتي تكون جلها من الموارد الطبيعية. مما ينعكس الأمر سلبياً حتى على معدلات النمو الاقتصادي. كما أنه قد ظهرت لنا علاقة ايجابية بين مؤشر الواردات مع التنوع الاقتصادي والذي يمكن أن يعود هذا لزيادة استيراد مواد خام و سلع وسيطة بعد تخفيض التعريفات الجمركية والتي ساهمت في تنوع المنتجات ورفعت من مستوى انتاجية العمالة. وفيما يلي سوف نعرض جملة من التوصيات والاقتراحات:

➤ ينبغي على الجزائر أن تنوع سلة صادراتها وتعدل تركيبة التجارة بالانتقال من صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنعة إلى السلع ذات القيمة المضافة العالية. كما يتوجب عليها النظر بعناية في الظروف الاقتصادية وهياكل السوق المتعلقة بالتجارة الدولية وهذا لتحفيز الانفتاح التجاري نحو الارتباط بشكل ايجابي بالتنوع الاقتصادي ومن ثم زيادة مساهمته في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة.

➤ كما يتوجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ اجراءات لمعالجة المشاكل الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية، وسياسة سعر الصرف، ونظام البنوك والبيروقراطية والفساد. بغية إنشاء بيئة جيدة للنهوض بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى وضع سياسات اقتصادية أكثر تنوعاً وشمولاً من شأنها دعم قطاع التصدير لزيادة إيرادات وعائدات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني.

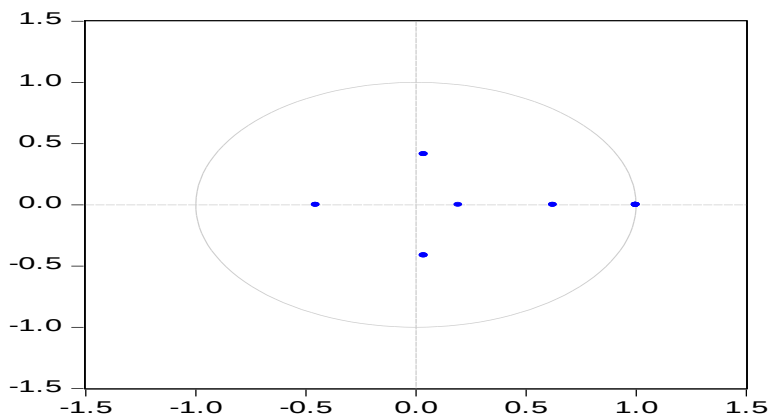
## 6. قائمة المراجع:

- Allen Dennis and Ben Shepherd, Trade Facilitation and Export Diversification, The World Economy, Vol34, No. 1, USA , 2011.
- Eleanya K. Nduka et al, TRADE OPENNESS AND ECONOMIC GROWTH: ACOMPARATIVE ANALYSIS OF THE PRE AND POST STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMME (SAP) PERIODS IN NIGERIA, Asian Journal of Business and Economics, Volume 3, No.3, 2013.
- Faiza Umer, Impact of Trade Openness on Economic Growth of Pakistan: An ARDL Approach, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 1, No. 1, June 2014.
- Farah ELIAS ELHANNANI et al, Economic Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Investigation, Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association Vol. 20, No. 1, May 2018.
- Makhlouf et al, Trade openness, export diversification, and political regimes. Research publications by members of the University of Glasgow, July 2015.
- Muftau O. Olarinde and Martins Iyoboyi, Does Trade Liberalisation Spur Economic Diversification? Evidence from Nigeria, Publication of RESEARCHGATE December 2016. <file:///C:/Users/3D%20Informatique/Downloads/NES-1040ABJ-2016.pdf> (consulté le 20/12/2018).
- Nura Aliyu Kabuga, Amina Abubakar Ismail, Does trade openness promote long run economic growth in Nigeria? An empirical insight, UMYUK Journal of Economics and Development (UJED), Vol. 1 No. 1 January, 2018.
- Suut Dogruel and Mahmut Tekce, Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 13, September 2011.
- Yaya Keho, The impact of trade openness on economic growth: The case of Cote d'Ivoire, Cogent Economics & Finance, May 2017.
- Yutaka Kurihara & Akio Fukushima, Openness of the Economy, Diversification, Specialization, and Economic Growth, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 4, No. 1, March 2016.
-

7. ملاحق:

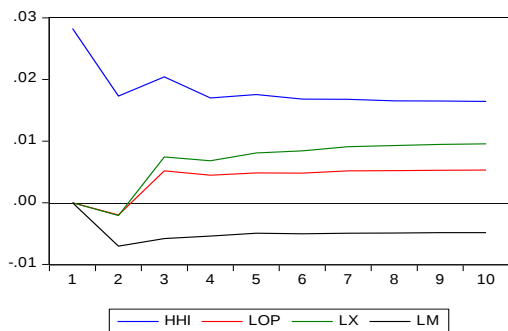
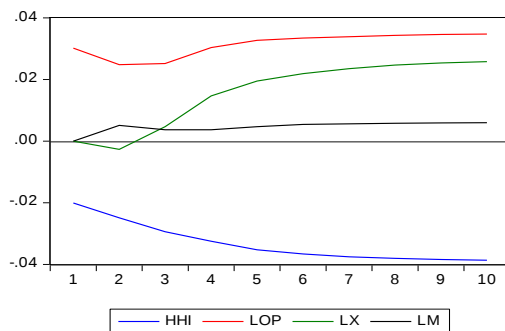
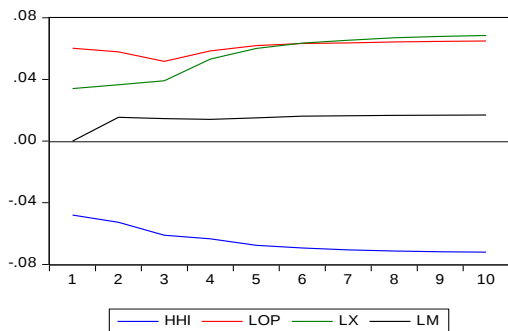
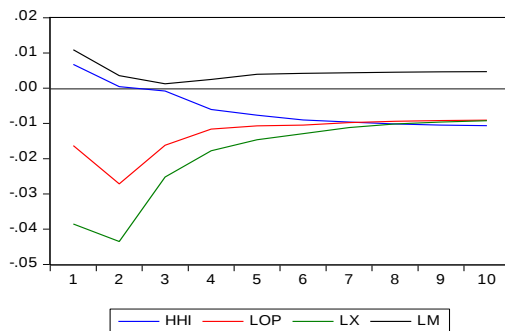
## الملحق رقم 01: اختبار استقرارية النموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: مخرجات 9 eviews

## الملحق رقم 02: دوال الاستجابة الدفعية

Response of HHI to Cholesky  
One S.D. InnovationsResponse of LOP to Cholesky  
One S.D. InnovationsResponse of LX to Cholesky  
One S.D. InnovationsResponse of LM to Cholesky  
One S.D. Innovations

المصدر: مخرجات 9 eviews